ST/ESA/PAD/SER.E/192

إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية
شعبة الإدارة العامة وإدارة التنمية

المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة (الإنتوساي)

الرقابة والنشاطات الاستشارية للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة: فرص ومخاطر وإمكانيات مشاركة المواطنين

تقرير حول اجتماع مجموعة الخبراء

اجتماع مجموعة الخبراء

تقرير حول الندوة الثانية والعشرين للأمم المتحدة والإنتوساي
الرقابة والنشاطات الاستشارية للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة:
فرص ومخاطر وإمكانيات مشاركة المواطنين
5-7 آذار/مارس، فيينا

الإنتوساي
فيينا، 2013

الأمم المتحدة
نيويورك، 2013

إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية

تشكل إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة واجهة حيوية ما بين السياسات العالمية المعنية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والعمل الوطني، وتعمل الإدارة في ثلاثة مجالات رئيسية مترابطة، حيث: (أ) تحدّد وتنتج وتحلّل مجموعة واسعة من البيانات والمعلومات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي تعتمد عليها الدول الأعضاء في الأمم المتحدة من أجل استعراض المشاكل المشتركة ومراجعة خيارات السياسة؛ (ب) تسهّل المفاوضات التي تجريها الدول الأعضاء في العديد من الهيئات الحكومية بشأن مسارات العمل المشتركة بهدف مواجهة التحديات العالمية الجارية أو الناشئة؛ (ج) تقدم النصح للحكومات المهتمة بشأن السبل والوسائل لترجمة أطر السياسات التي تم إعدادها خلال مؤتمرات وقمم الأمم المتحدة إلى برامج على مستوى الدول، كما تساعد على بناء القدرات الوطنية من خلال تقديم الدعم التقني.

الإنتوساي

تعمل المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة (الإنتوساي) كمنظمة عليا شاملة لمجتمع الرقابة المالية الخارجية العامة، وتقدم الإنتوساي إطار عمل مؤسساتي للأجهزة الرقابية العليا من أجل تعزيز التنمية ونقل المعرفة وتحسين الرقابة المالية الحكومية في كافة أنحاء العالم وتعزيز القدرات المهنية وترسيخ مركز وتأثير الأجهزة الرقابية الأعضاء في بلدانها المعنية.

وتعتبر الإنتوساي منظمة حرّة ومستقلة وغير سياسية وغير حكومية وتتمتع بمركز استشاري خاص في المجلس الاقتصادي والاجتماعي لدى الأمم المتحدة.

ملاحظة

إن المصطلحات والمواد المستخدمة في هذا المنشور لا تعبر عن أي رأي مهما كان نوعه من جانب الأمانة العامة لدى الأمم المتحدة فيما يتعلق بالمركز القانوني لأي دولة أو مقاطعة أو مدينة أو منطقة أو السلطات المعنية بها أو فيما يتعلق بتحديد حدودها الجغرافية.

كما تم استخدام مصطلحي "الاقتصاد المتقدم" و"الاقتصاد النامي" من منظور التوافق الإحصائي وليس بالضرورة بقصد إصدار حكم ما على حالة بلد معين أو منطقة ما من حيث عملية التنمية فيها.

ويشير مصطلح "بلد"، حسب المقتضيات، وكما هو مستخدم في نص هذا المنشور يشير إلى الأقاليم والمناطق.

وأما مصطلح "الدولار" فيشير عادةً إلى الدولار الأمريكي ($).

كما تعبّر وجهات النظر المطروحة عن آراء أصحابها الفردية من المؤلفين ولا تتضمن تعبيراً عن أي رأي من جانب الأمم المتحدة.

ST/ESA/PAD/SER.E/192
منشور خاص بالأمم المتحدة
حقوق التأليف والنشر © الأمم المتحدة، 2013
جميع الحقوق محفوظة

الفهرس

الملخص التنفيذي iii

الجزء الأول: المقدمة 2

الجزء الثاني: المحاضرات الرئيسية 4

الجزء الثالث: المواضيع الفرعية 6

الموضوع الفرعي الأول: الرقابة المالية والخدمات الاستشارية التي تقدمها الأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة: متطلبات وفرص الرقابة المالية العامة 6

الموضوع الفرعي الثاني: المخاطر والفرص الكامنة في الرقابة المالية والخدمات الاستشارية التي تقدمها الأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة 10

الموضوع الفرعي الثالث: الفعالية والشفافية للرقابة المالية والخدمات الاستشارية من خلال مشاركة المواطنين 13

الاستنتاجات والتوصيات 16

الملحق 1:التقييم 23

الملحق 2: المحاضرات 25

الملحق 3: قائمة المشاركين 27

الملخص التنفيذي

لا يقتصر النهج الحديث والفعال للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة والذي يهدف نحو حوكمة أفضل على الرقابة المالية فقط، حيث أن التحديد اللاحق وحده لأوجه القصور والنقص لم يعد كافياً للأجهزة الرقابية لتعبر عن نفسها وتظهر كعنصر رقابة فعالٍ.

هناك إمكانيات لتعميق أثر عمل الرقابة المالية، وبالتالي للمساعدة على تحسين أداء الإدارات العامة والتعجيل بتحقيق أهداف الأمم المتحدة الإنمائية للألفية وخطة التنمية المتفق عليها دولياً وجعل قيم وفوائد الأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة أكثر وضوحاً.

وبهذا فأن الرقابة المالية وتقديم الخدمات الاستشارية يشكلان وجهين لعملة واحدة:

- تحليل وتحديد المشاكل وإمكانيات التحسين ضمن مسار العمليات الرقابية اللاحقة والمعتمدة على الحقائق،
- وانتهاج نشاطات استشارية تطلعية ترفق بها التوصيات لتعزيز الاقتصاد وكفاءة الإدارة العامة وتحسين الحوكمة العامة.

قام العديد من الأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة بتطوير مثل هذه النشاطات الاستشارية بطريقة أو بأخرى، فرقابة الأداء، على وجه التحديد، تمنح الأجهزة الرقابية العليا فرصة إصدار التوصيات وتقديم نهج استشاري فعال، وقد يصبح هذا الجانب من عمل الأجهزة الرقابية في المستقبل حجر الأساس لضمان المساءلة والفعالية والكفاءة في خطة التنمية الدولية.

وقد جمعت الندوة الثانية والعشرون للأمم المتحدة والمنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة (الإنتوساي) معارف هامة من داخل وخارج مجتمع الرقابة الخارجية العامة، حيث تبنت الندوة مقترحات وتوصيات متعلقة بتعزيز استقلالية الأجهزة الرقابية وتعزيز تحسين العمل الرقابي والخدمات الاستشارية لدى الأجهزة الرقابية وتشجيع إشراك الأجهزة الرقابية في النشاطات المتعلقة بمشاركة المواطنين والتنمية المستدامة.

وبالنظر إلى الأثر المحتمل لعمل الأجهزة الرقابية ولمجالات نشاطاتها، فقد تركزت توصيات ونتائج الندوة على أهمية استقلالية الأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة ووسائل الاتصال الجديدة والحدود ما بين الرقابة الداخلية والخارجية وتزامن عمليات الرقابة المالية وقياس أداء الأجهزة الرقابية ومشاركة المواطنين.

ويعكس هذا التقرير أعمال ومناقشات وكذلك توصيات ونتائج الندوة الثانية والعشرين للأمم المتحدة والإنتوساي، كما يشكل مرجعا للأجهزة الرقابية والجهات المهتمة لتحسين عملياتها الرقابية وخدماتها الاستشارية.

الجزء الأول: مقدمة

تعاونت الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة (الإنتوساي) في تنظيم ندوة حول موضوع "الرقابة المالية والخدمات الاستشارية من خلال نشاطات الأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة - المخاطر والفرص وإمكانية مشاركة المواطنين"، وقد انعقدت الندوة في العاصمة النمساوية، فيينا، في فترة 5 إلى 7 آذار/مارس 2013، وكانت تلك الندوة والتي يتم تنظيمها كل سنتين من قبل الإنتوساي بالتعاون مع شعبة الإدارة العامة وإدارة التنمية التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية لدى الأمم المتحدة كانت هي الندوة الثانية والعشرين.

وقد شارك في الندوة الثانية العشرين للأمم المتحدة والإنتوساي 149 ممثلاً وخبيراً من 68 جهازا أعلى للرقابة المالية العامة والمحاسبة من دول صناعية وأخرى نامية ومن منظمات محلية ودولية، كما شارك فيها أيضا ممثل رفيع المستوى من الأمم المتحدة وهو السيد/ وو هونغبو، وكيل الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، بالإضافة إلى ممثلين آخرين مثل السيدة/ مارغريت سانر، نائب رئيس لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة لدى الأمم المتحدة، وهي هيئة خبراء فرعية تابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لدى الأمم المتحدة، والسيدة/ إليا آرمسترونغ، رئيس فرع إدارة التنمية في شعبة الإدارة العامة وإدارة التنمية، والسيد/ إغبرت كالتنباخ، المدير السابق لمراجعة الحسابات والتحقيقات لدى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والأمين التنفيذي لوحدة التفتيش المشتركة لدى الأمم المتحدة وكبير مراجعي الحسابات للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومكتب الأمم المتحدة لخدمات الرقابة الداخلية، وخبراء من مكتبين آخرين للأمم المتحدة هما مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

وقد تم تعيين خبراء من الإنتوساي وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية لدى الأمم المتحدة ولجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة لدى الأمم المتحدة وجمهورية النمسا والوكالة الألمانية للتعاون الدولي ومنظمة الجماعة الإنمائية للجان الحسابات العامة للجنوب الإفريقي والأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة التابعة للبلدان التالية: البرازيل والكاميرون وتشيلي والدنمارك وجامايكا وكوريا وبولندا وروسيا الاتحادية وساموا والإمارات العربية المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية وكذلك مبادرة الإنتوساي للتنمية، تم تعيينهم لإلقاء 20 محاصرة، وتولى السيد/ آ. ك. افاستهي من الجهاز الرقابي الهندي الرئاسة الفنية للندوة، أما رئاسة المواضيع الفرعية الثلاثة للندوة فقد وقعت على عاتق ممثلي الجهازين الرقابيين في الصين وجنوب إفريقيا وعلى الخبير تحت رعاية إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية لدى الأمم المتحدة.

وشملت الندوة المواضيع الفرعية التالية:

- **الموضوع الفرعي الأول**: *الرقابة المالية والخدمات الاستشارية التي تقدمها الأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة: متطلبات وفرص الرقابة المالية العامة* – برئاسة الجهاز الرقابي الصيني،
- **الموضوع الفرعي الثاني**: *المخاطر والفرص الكامنة في الرقابة المالية والخدمات الاستشارية التي تقدمها الأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة* – برئاسة الجهاز الرقابي بجنوب إفريقيا،

- **الموضوع الفرعي الثالث**: الفعالية *والشفافية للرقابة المالية والخدمات الاستشارية من خلال مشاركة المواطنين* – برئاسة إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية لدى الأمم المتحدة.

هذا وقد افتتحت الندوة بمحاضرتين رئيسيتين لكل من الأمين العام للإنتوساي، السيد/ جوزيف موزر، ووكيل الأمين العام للأمم المتحدة، السيد/ وو هونغبو، وتم تلخيص المحاضرتين في الجزء الثاني من هذا التقرير تحت بند المحاضرات الرئيسية، وناقش الخبراء المعينون والمشاركون محاور هذه المواضيع الفرعية الثلاثة بحماس بعد ذلك.

أما محتوى المناقشات حول المواضيع الفرعية الثلاثة فتم تلخيصه في الأجزاء 3 و4 و5 من هذا التقرير، ويقدم الجزء 6 ملخصاً مقتضباً عن الندوة، كما يعرض الجزء 7 النتائج والتوصيات التي توصل إليها المشاركون.

ويتضمن الجزء 8 تقييما لنتائج الاستطلاع الذي أجري بين المشاركين حول آرائهم في الندوة، كما يوجد في المرفقات قائمة بكافة المحاضرات والعروض الفنية المتوفرة بشكل إلكتروني وكذلك قائمة بأسماء المشاركين بالندوة.

الجزء الثاني: المحاضرات الرئيسية

في المحاضرة الرئيسية الأولى حول "الرقابة المالية والخدمات الاستشارية من خلال نشاطات الأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة: المخاطر والفرص" أشار الأمين العام للإنتوساي ورئيس الجهاز الأعلى للرقابة المالية العامة والمحاسبة في النمسا، السيد/ جوزيف موزر، إلى نفس ما يقترحه عنوان هذه الندوة وهو أن النهج الحديث والفعال للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة والذي يهدف نحو حوكمة أفضل لا يقتصر على الرقابة المالية فقط ، حيث أن التحديد اللاحق وحده لأوجه القصور والنقص لم يعد كافياً للأجهزة الرقابية لتعبر عن نفسها وتظهر كعنصر رقابة فعالٍ.

وتماشياً مع شعار الإنتوساي "الخبرة المتبادلة تفيد الجميع"، كان الهدف من هذه الندوة هو تسليط الضوء على أن النشاطات الاستشارية الواضحة وغير المنحازة والتي ترتكز على أساس رقابي تشكل عنصراً أساسياً وقيمة مضافةً لعمل الأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة، وحددت المناقشات مستلزمات وفرص ومخاطر مثل هذه النشاطات الاستشارية، كما حددت إمكانيات عرض نتائج العمل الرقابي للأجهزة الرقابية العليا على مجموع المواطنين.

وشددت المحاضرة الرئيسية الأولى على حقيقة تتمثل في قدرة الأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة على تسخير كامل إمكاناتها من أجل السعي نحو حوكمة عامة أفضل بشرط أن تضع نهجاً استشارياً تسير عليه على أساس عملها الرقابي.

ولذلك، فإنه يجب على الأجهزة الرقابية تقديم مقترحات وإعداد حلول من أجل إدارة عامة أكثر اقتصاداً وأعلى كفاءةً وذلك على أساس أعمال الرقابة لديها، كما يجب عليها دمج هذه المقترحات والحلول بأكبر قدر ممكن من الفعالية في عملية الإصلاح الحكومي العام، ومن خلال تقديم الأجهزة الرقابية لمثل هذه المشورة تتمكن من زيادة أثرها والوصول إلى الجهات الخاضعة للرقابة وإلى صناع القرار والجمهور بشكل أشمل وأكثر فعالية.

يعزز النهج الاستشاري فعالية الأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة، الأمر الذي يؤدي إلى توليد مزيد من الكفاءة في استخدام الأموال العامة وإلى حوكمة وتنمية أفضل وكذلك إلى إظهار أوسع لقيمة وفوائد الأجهزة الرقابية، ومع ذلك فإنه يجب على الأجهزة الرقابية أن تكون على بينة أيضاً من المخاطر التي تتعرض لها أثناء تقديم خدماتها الاستشارية، وللتخفيف من تلك المخاطر فلابد لها من التركيز على مواضيع الرقابة والمحافظة على نظام تتبع القرارات عوضاً عن الانغماس في الأعمال الإدارية والحكومية اليومية وإدانة أهداف سياسية.

إضافة إلى ذلك، فقد تم الإقرار بتقاسم الأمم المتحدة والإنتوساي لأهداف مشتركة، فالأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة في جميع أرجاء العالم قد تمكنت من المساهمة في تحقيق أهداف الأمم المتحدة الإنمائية للألفية وسوف تعزز هذه الجهود في المستقبل من أجل مصالح مواطني كل تلك البلاد وكذلك من أجل مصالحها الخاصة على حدٍّ سواء.

وفي كلمته حول" مشاركة المواطنين بهدف مزيد من المساءلة في خطة التنمية للأمم المتحدة لما بعد عام 2015" فقد أشار وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية لدى الأمم المتحدة، السيد/ وو هونغبو، أشار إلى أهمية التعاون الوثيق بين الأمم المتحدة والإنتوساي، علماً أن قيمة مثل هذا التعاون كان قد تم التأكيد عليه في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم A/66/209 الذي نص على "تحسين كفاءة الإدارة العامة وخضوعها للمساءلة وفعاليتها وشفافيتها عن طريق تعزيز المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات".

وتمثل التنمية المستدامة والتي تضمّ النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية وحماية البيئة تمثل مطمحا من المطامح الرئيسية لخطة التنمية للأمم المتحدة لما بعد عام 2015، وبالتالي فلابد من التأكيد على مجالات عملٍ تشمل الحاجة إلى حوكمة جيدة واستثمار في مؤسسات عامة مستقرة وخاضعة للمساءلة ومكافحة الفساد وكذلك ضمان سيادة القانون.

ويمكن للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة أن تلعب دوراً حاسماً في تطوير الحوكمة الجيدة وتعزيز بنية وعمليات مؤسساتية تتمتع بالكفاءة والفعالية وتخضع للمساءلة، وبالإضافة إلى ذلك فقد فتحت مشاركة المواطنين آفاقاً سخية لتبادل المعلومات وجمع بيانات إضافية، كما وفرت لهم فرص تمكنهم في نفس الوقت من ممارسة حقوقهم المدنية.

الجزء الثالث: المواضيع الفرعية

الموضوع الفرعي الأول: الرقابة المالية والخدمات الاستشارية التي تقدمها الأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة: متطلبات وفرص الرقابة المالية العامة

ركز المتحدث الأول، السيد/ كارلوس البرتو سامبايو دي فريتاس من الجهاز الرقابي الأعلى في البرازيل في محاضرته بعنوان: "الرقابة والنصح في سياق رقابة الأداء" ركز على الأنشطة الاستشارية بوصفها العنصر الأساسي في رقابة الأداء، حيث ينبغي أن تتوافق مع استراتيجية الجهاز الرقابي مع أخذ الواقع السياسي والإداري في البلاد بعين الاعتبار، كما أشار إلى أن المراقبين الماليين بإمكانهم أن يحصلوا على الشرعية لأنشطتهم الاستشارية من خلال الاتساق المنهجي، وأن تلك الشرعية هي التي تقنع الجهات الخاضعة للرقابة بقبول نتائج العمليات الرقابية وتسمح ببناء علاقة ثقة بين المراقب والجهة الخاضعة للرقابة.

ومن جهة أخرى فقد قام السيد/ سيليستين مغبوا أنكامتسين من الجهاز الرقابي في الكاميرون من خلال المحاضرة التي ألقاها حول "الرقابة والنصح في سياق رقابة الأداء" بالتركيز على رقابة الأداء وعلى مميزاتها الخاصة وقيمتها المضافة ومتطلباتها الأساسية من أجل تقديمها بشكل ناجح وفعال، وبينما قام بتحديد الجهات المستهدفة والأهداف والتحديات المستقبلية لرقابة الأداء سلط الضوء أيضا على ضرورة التحسين الدائم للقدرات المهنية لدى الأجهزة الرقابية وعلى ضرورة تعزيز تأثير وفعالية التوصيات من خلال ضمان نشر التقارير الرقابية على نطاق واسعٍ. وتعزز رقابة الأداء الأجهزة الرقابية بشكل أساسي في تقديم النصح للجهات الخاضعة للرقابة وللقيادة السياسية ولمجموع المواطنين، وتكمن التحديات والمخاطر في الحفاظ على الاستقلالية من خلال تقليص التوصيات فقط على المواضيع التي تم الانتهاء من تدقيقها، ومن خلال تطبيق المعايير الرقابية والمعايير القياسية وأفضل الممارسات، واختيار مواضيع الرقابة التي كان لها أثر على حياة المواطنين، كما أشار أيضاً إلى أن انتشار فرق رقابية متعددة التخصصات ساهمت في إحراز نتائج رقابية ذات أعلى جودة ممكنة.

وأما السيدة/ باربارا دوتسلر من الوكالة الألمانية للتعاون الدولي فقد تحدثت عن "قيمة وفوائد الرقابة المالية والخدمات الاستشارية من وجهة نظر المنظمات المانحة"، وركزت على الدعم المقدم للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة في البلاد النامية والناشئة وكذلك على مدى تأثير الأجهزة الرقابية في تحديد مجالات عمل المنظمات الإنمائية، كما شددت على تقدير مؤسسات التعاون الإنمائي للرقابة المالية العامة وأشارت إلى حقيقة أن الأجهزة الرقابية بإمكانها إحداث اختلاف في حياة المواطنين عن طريق كونها منظمات نموذجية وأدائها لدور حافز للتغيير، فبعد معالجة موضوع نظام التعاون الإنمائي في عدد من التقارير الرقابية أصبحت الرقابة المالية لها أثراً قوياً على تصميم السياسة والاستعدادات لتوظيف الأموال المخصصة للتعاون الإنمائي، وقد لعبت الأجهزة الرقابية من خلال نشاطاتها الرقابية والاستشارية دوراً رئيسياً في تشكيل التعاون الإنمائي، ومع ذلك فإنه من الضروري أيضا أن يتم توفير الموارد اللازمة وبناء التعاون على أساس من الثقة والشراكة من أجل ضمان تحقيق مثل هذا الأثر.

ومن جهته، فقد أشار كاتب الدولة للشؤون الخارجية في النمسا، السيد/ راينهولد لوباتكا، في كلمته إلى تاريخ ندوة الأمم المتحدة والإنتوساي الطويل وإلى قيمة التعاون الوثيق بين الأمم المتحدة والإنتوساي، كما شدّد على أهمية قوة واستقلالية الأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة لضمان المساءلة وتعزيز الكفاءة والشفافية في الإدارة العامة ومحاربة الفساد، حيث أن الأجهزة الرقابية لعبت دوراً بارزاً في الحفاظ على ثقة المواطنين في الحوكمة والإدارة العامة، وأخيراً أكد السيد/ لوباتكا على دعم الحكومة النمساوية القوي لنشاطات الأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة وأنها ستستمر في دعمها لجهود الأمين العام.

وتناولت السيدة/ باربارا برامر، رئيس المجلس الوطني النمساوي، في محاضرتها عن "فوائد وقيمة الرقابة والخدمات الاستشارية من وجهة نظر عملاء الرقابة: السلطة التشريعية والجهات الخاضعة للرقابة" تناولت العلاقات القائمة والتي لا غنى عنها بين ديوان المحاسبة النمساوي، الذي احتفل بذكرى تأسيسه الـ 250 في عام 2011، وبين البرلمان النمساوي حسبما هو منصوص عليه في الدستور النمساوي، كما نوهت إلى العملية الصارمة التي تخضع لها تقارير الرقابة المالية في نظام الغرفتين بالبرلمان النمساوي ولجنة ديوان المحاسبة لديه، وذلك قبل نشرها ووضعها في دائرة الضوء العام، وبالنسبة للبرلمان النمساوي فقد كان العمل الرقابي المستقل والموضوعي والدقيق والمتزامن لديوان المحاسبة النمساوي شرطاً مسبقاً لتنفيذ البرلمان لصلاحياته الرقابية، مما يجعل لمثل هذا العمل الرقابي أهمية محورية حيث أنه يمكن الحكومة من استخلاص النتائج وتحديد أوجه القصور والنقص، وبما أن الرقابة البرلمانية تساهم أيضاً في تزويد المواطنين بالمعلومات حول إدارة المال العام، فينظر إليها باعتبارها الأساس في عملية صنع القرار الديمقراطي ورفع ثقة المواطنين في الإدارة العامة.

ومن جهته، ركز السيد/ آ. إف. ماهلاليلا، رئيس منظمة الجماعة الإنمائية للجان الحسابات العامة للجنوب الإفريقي، على قيمة وفوائد نشاطات الرقابة المالية وتقديم الاستشارة من وجهة نظر عملاء الرقابة وبالتحديد السلطة التشريعية والجهات الخاضعة للرقابة، كما أقر بأن الأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة تتمتع بمكانة فريدة تمكنها من التعاون مع مختلف الأطياف من أصحاب المصالح من أجل إدارة أفضل للعالم، وأن التعاون القائم بين السلطات التشريعية والأجهزة الرقابية يمثل العلاقة الأكثر منفعة وقيمة لدعم الحوكمة الرشيدة في جميع أنحاء العالم، كما شدد أيضاً على أهمية إيجاد السبل والوسائل التي تساعد على إدراك كيفية تمتين تلك العلاقة وكذلك العلاقة بين الأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة وأصحاب المصلحة الآخرين من أجل تحسين المساءلة والحوكمة الديمقراطية.

وقام السيد/ جاسيك جيزيرسكي، رئيس الجهاز الرقابي الأعلى في بولندا، من خلال محاضرته بعنوان "ضمان الأثر الإيجابي باعتباره التحدي الرئيسي أمام الأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة" بتسليط الضوء على التحديات التي تواجه الأجهزة الرقابية في مجال توضيح ونقل مستدام وكفؤ لنتائج عملياتها الرقابية ولتوصياتها، وحيث أن الأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة ساهمت بشكل كبير في سير العمل في الدولة على وجه العموم، وفي الخدمات الحكومية والمساءلة الحكومية على وجه التحديد، فقد كان لا بد لها من ضمان أفضل تأثير ممكن على السياسات العامة وسبل تنفيذها من خلال نشر أفضل الممارسات،

وقد أظهرت تجربة الجهاز الرقابي الأعلى في بولندا أن التواصل الفعال الذي يسهل استعماله والوصول إليه يجب أن يكون تفاعلياً ويسمح للجهات الخاضعة للرقابة وللمواطنين بإبداء آرائهم وإعطاء التغذية الراجعة من أجل التأكيد على أن العمليات الرقابية التي تم تنفيذها تخص حياة المواطنين، ووفقاً للسيد/ جيزيرسكي فمن واجب الأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة أن تستفيد من وسائل الاتصال الحديثة ومن استراتيجيات الاتصال وكذلك من آليات المتابعة ليكون لها ولعملها الرقابي تأثير دائم.

ومن ناحية أخرى، فقد أبرز السيد/ تيموثي بولينغ من الجهاز الرقابي الأعلى في الولايات المتحدة من خلال محاضرته بعنوان "التحدّيات التي تواجهها الأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة فيما يتعلق بالسبل المستدامة والفعالة لنقل نتائج عملياتها الرقابية وتوصياتها" أن للأجهزة الرقابية أهمية جوهرية في مجتمعاتها من خلال ضمان توفير المساءلة والنزاهة والشفافية في الإدارة العامة وذلك عن طريق نقل نتائج عملها وقيمتها وفوائدها للمواطنين وأصحاب المصلحة الآخرين بشكل واضح وفعّال وفي الوقت المحدد، وللقيام بذلك كان لابد للأجهزة الرقابية من التغلب على تحديات التواصل الكثيرة والمتنوعة تبعاً لنوع كل من الفئات المستهدفة والتقنيات المستخدمة، فمبادئ الاتصال الأساسية والآليات المناسبة التي تم تصميمها لتقديم رسالة واضحة وموجزة رفعت من الجودة والمصداقية والقدرة على الاستجابة لعمل الأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة بطريقة مستدامة وفعالة، ومع تقدّم التكنولوجيا لم يكن التركيز منصباً فقط على وسائل الاتصال التقليدية مثل وسائل الإعلام المطبوعة، بل تحول أيضاً إلى الاستفادة من وسائل الاتصال الحديثة وتقنيات الاتصال التفاعلي عبر وسائل الإعلام الاجتماعية وغيرها من الوسائط الإلكترونية.

وبدورها قامت السيدة/ إرسيبت نيميث من الجهاز الرقابي الأعلى في هنغاريا (المجر) بتسليط الضوء على أهمية الابتكار وعرض قيمة وفوائد تقارير الرقابة المالية على الجمهور بطريقة مباشرة، فعن طريق إنشاء بوابة إخبارية بالتوازي مع الموقع الإلكتروني الرسمي، هدف الجهاز الرقابي الأعلى في هنغاريا (المجر) إلى عرض النتائج والأنشطة على أصحاب المصلحة المتنوعين من خلال تقديم المعلومات بشكل واضح وفي الوقت المناسب، مما مكّن الجهاز الرقابي أن يصبح المصدر الرئيسي للأخبار الخاصة به، وفي إشارة الى المفهوم العام للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة باعتبارها المراقب، قدمت السيدة/ نيميث أيضاً فكرةً حول قيام الأجهزة الرقابية بوصفها الراعي والمراقب بالإشراف على الاستخدام الاقتصادي والمجدي والفعّال للأموال العامة.

كما وضح رئيس الموضوع الفرعي الأول، السيد/ سن باوهو، نائب المدقق العام للجهاز الرقابي الأعلى في الصين، أن المواطنين بوصفهم مستخدمي السلع العامة هم الأكثر اهتماماً وقلقاً بشأن الإدارة السليمة للأموال العامة والأصول الخاصة بالدولة، فمن خلال تحديد سير عمل الجهاز الرقابي الأعلى في الصين، أكّد على أن إطلاع المواطنين على تقارير الرقابة المالية في الوقت المناسب وبشكل واضح وفعال من شأنه أن يزود هؤلاء المواطنين بمعلومات حول صحة وشرعية وكفاءة إدارة الأصول العامة وحول الأنشطة الاقتصادية، مما يساهم في تعزيز المساءلة العامة واتخاذ التدابير العلاجية السريعة إن لزم الأمر.

ووفقا لخبرة الجهاز الرقابي الأعلى في الصين، فقد كان للرقابة الآنية ولنشر نتائجها وتوصياتها في الوقت المناسب عبر قنوات الاتصال المختلفة التي كفلت مشاركة المواطنين دوراً جوهرياً في ممارسة الأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة لوظيفتها الإشرافية.

ودارت المناقشة العامة التي عقبت المحاضرات حول نطاق وشرعية الأنشطة الاستشارية التي تقوم بها الأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة وتناولت المخاوف من أن التوصيات المطروحة أثناء عمليات الرقابة المالية قد تعرض موضوعية ومصداقية الأجهزة الرقابية للخطر أمام كل من الجهات الخاضعة للرقابة وأمام المواطنين، وقد تم التوصل إلى اتفاق عام حول حقيقة أن التوصيات ليس من شأنها أن تُطرح إلا كنتيجة وبالاستناد إلى عمليات الرقابة المالية التي أنجزت مسبقاً، وفي نفس الوقت فلابد للتوصيات أن تكون ذات طابع عام من أجل أن يكون لها أثراً وقائياً، وعلاوة على ذلك فقد أشار المشاركون إلى أن الأجهزة الرقابية يجب ألا تتجاوز ولايتها، حيث أن المهمة الرئيسية لمراقبة الإدارة هي التأكد مما إذا كانت الأهداف المحددة قد تم تحقيقها بطريقة فعالة واقتصادية ومجدية، وبناءً على نتائج تلك العمليات الرقابية يتم إصدار التوصيات، وبجميع الأحوال فإن الأجهزة الرقابية يجب ألا تتدخل في السياسة وفي عمليات اتخاذ القرارات الأخرى الخاصة بالهيئات الخاضعة لرقابتها.

بالإضافة لما سبق فقد تم التأكيد أيضاً على حقيقة أن الأجهزة الرقابية هي المسؤولة عن أثر نتائج التدقيق الخاصة بها، حيث يمكن ضمان نشر نتائج العمليات الرقابية على نطاق واسع عن طريق تسخير قنوات الاتصال المختلفة وتقديم التوصيات ذات الجودة العالية والتي تتماشى مع المعايير الدولية دون تجاوز ولاية الأجهزة الرقابية، فكلما ارتفعت درجة الموضوعية والمصداقية لدى الأجهزة الرقابية، كلما ارتفع تأثير نتائج الرقابة لديها، أما الموضوعية والمصداقية فيتم تعزيزهما من خلال المهام التي كلفت بها الأجهزة الرقابية طبقا للدستور أو القانون، ومع أن بعض الأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة أشارت إلى أن النشر على نطاق واسع قد يميع نتائج العمليات الرقابية، إلا أن معظم الأجهزة الرقابية حظيت بتجارب إيجابية من خلال مشاركة الجمهور وخاصة وسائل الإعلام، الأمر الذي يبرهن على أنها وسيلة مجدية وغير مكلفة لنشر التقارير الرقابية ولرفع مستوى الوعي بشأن قيمة وفوائد الرقابة المالية العامة الخارجية.

وأما فيما يتعلق بمشاركة المواطنين فقد استنتج المشاركون أن نطاق مثل هذه المشاركة يختلف وفقا لاختلاف اختصاصات الأجهزة الرقابية وتشريعاتها الوطنية وظروفها الاجتماعية، ولا سيما من حيث حصول الجمهور على المعلومات وكذلك من حيث المستويات المتفاوتة من التعليم.

الموضـوع الفرعـي الثـاني: المخـاطر والفـرص الكامنـة فـي الرقابـة الماليـة والخـدمات الاستشارية التي تقدمها الأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة

قدم كل من السيد/ إينار كوريسين من مبادرة الإنتوساي للتنمية والسيدة/ باميلا مونرو إليس، المدقق العام في الجهاز الأعلى للرقابة المالية العامة والمحاسبة في جامايكا، عرضيهما حول التعاون والتواصل وقياس الأداء كأساس لقيمة وفوائد الأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة.

ومن جهته، أبرز السيد/ كوريسين حقيقة أنه لابد من النظر إلى الأجهزة الرقابية على أنها تعمل بموضوعية وذات مصداقية وجديرة بالثقة لتكون قادرة على مراقبة استخدام الأموال العامة، وبالتالي إحداث فرق في حياة المواطنين، كما قدم عرضاً لمسودة المعيار الرقابي الدولي العاشر للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة الذي ينص على " قيمة ومنافع الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة – إحداث الفارق في حياة المواطنين "، والذي يشدد على الدور الرئيسي للأجهزة الرقابية في تعزيز مساءلة وفعالية وشفافية الهيئات الحكومية وهيئات القطاع العام، ويوفر المبادئ التوجيهية للأجهزة الرقابية لتصبح على أشد وأقرب صلة ممكنة بالمجتمع، وفي هذا السياق عرض السيد/ كوريسين أيضاً إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة الذي يقيس أداء الأجهزة الرقابية من خلال المؤشرات في سبع مجالات بهدف توفير صورة موضوعية وشاملة وعامة عن أدائها، وبهدف تحديد مواطن القوة والضعف التي ستستخدم في عمليات التقييم الذاتي وتقييم النظراء والتقييم الخارجي، علماً أن إطار العمل لقياس أداء الأجهزة الرقابية كان آنذاك لا يزال في مرحلة الصياغة.

وبدورها، قدمت السيدة/ إيليس المشروع الأخير لمجموعة المهام الخاصة الرابعة التابعة لمجموعة العمل المعنية بقيمة وفوائد الأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة، وإقرارا بضرورة "تعزيز فعالية الأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة من خلال التعاون مع السلطات التشريعية والقضائية والتنفيذية"، فقد كلفت المجموعة بمهمة إعداد المبادئ التوجيهية التي شملت تطوير أفضل الممارسات لنماذج محددة من خلال الاهتمام خاصة بتفاعل الأجهزة الرقابية مع الأذرع الثلاثة للحكومة، وأثناء إعداد هذه المبادئ التوجيهية أولت المجموعة اهتماماً خاصاً بالظروف الوطنية المختلفة والنماذج المتنوعة للأجهزة الرقابية، بالإضافة إلى ذلك أكدت السيدة/ إيليس بشكل خاص ومركز على التعاون الجيد بين مختلف الأجهزة الرقابية المعنية وأهمية وجود وسيلة فعالة لتبادل الخبرات والمعرفة.

وقد سلط كلّ من السيد/ حارب سعيد العميمي، رئيس ديوان المحاسبة بدولة الإمارات العربية المتحدة، والسيد/ بيونغ تشول كيم من الجهاز الرقابي الأعلى في كوريا، الضوء على موضوع "الحدود بين الرقابة المالية والأنشطة الاستشارية لدى الأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة والرقابة الداخلية/المتزامنة".

وأشار السيد/ العميمي إلى الأدوار الثلاثة للأجهزة الرقابية وهي: الدور الرقابي والدور الاستشاري والدور التحليلي لتحديد المؤشرات والتحديات المحتملة، وبالإشارة إلى مفاهيم الرقابة الداخلية والخارجية كما هو محدد في مسودة المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة رقم 100 وفي إطار عمل الممارسات المهنية الدولية الصادر من قبل مؤسسة البحوث التابعة لمعهد مراجعي الحسابات الداخليين، فقد

أبرز الأهمية الحاسمة للتمييز بين أدوار ومسؤوليات الرقابتين الداخلية والخارجية، كما لفت انتباه الحضور إلى خطر تورط المراقبين الداخليين والخارجيين على حد سواء في عملية الإدارة مما قد يشكل تهديداً دائماً لنزاهتهم، وأنه من الضروري أيضاً مراعاة الموضوعية والاستقلالية في الأنشطة الاستشارية للأجهزة الرقابية من أجل الحفاظ على مصداقيتها

أما السيد/ كيم فقد أظهر التحسينات الأخيرة في قطاع الرقابة المالية الداخلية في بلاده والتعاون المتبادل بين كل من الرقابة الداخلية والرقابة الخارجية، وذكر أن إعداد أساس قانوني واضح ومعايير جودة لمجال الرقابة الداخلية مع قيام الجهاز الرقابي الأعلى في كوريا بدور المنسق العام ساهم في رفع مستوى الاستقلالية والكفاءة المهنية للرقابة الداخلية في كوريا وأدى إلى نسبة إرضاء أعلى لدى الجهات الخاضعة للرقابة.

كما قدم السيد/ فويماونو كاميلو آفيليه، رئيس الجهاز الرقابي الأعلى في ساموا، محاضرة تم إعدادها من قبل الجهاز الرقابي الأعلى في نيوزيلندا بعنوان "التوقيت المناسب للرقابة والإرشاد كعامل لفعالية الأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة"، وأقرّ بأن التوقيت المناسب لإجراء الرقابة والأنشطة الاستشارية عاملاً هاماً للرفع من فعالية الأجهزة الرقابية العليا، وشدّد على أن قيام هيئات القطاع العام بإعداد التقارير الموثوق بها والمضبطة زمنياً عن أنشطتها كان حجراً أساسياً للمساءلة في القطاع العام، كما لخص العوامل الخارجية التي أثرت على إعداد مثل هذه التقارير المنضبطة زمنياً، وأكد السيد/ آفيليه أيضاً على أهمية الرقابة المالية العامة ذات الجودة العالية من أجل تحقيق توازن بين نوعية المعلومات المقدمة من قبل الجهات الخاضعة للرقابة وبين تكاليف وتوقيت تلك المعلومات والتقارير، بالإضافة لما سبق استعرض متطلبات وتحديات الالتزام الزمني في عملية الرقابة المالية، وشدد على أهمية بناء القدرات في الأجهزة الرقابية لضمان حسن التوقيت، الأمر الذي يترتب عليه تأثير أكبر للرقابة العامة.

وأكد بدوره السيد/ سيرجي ف. ستيباشين، رئيس الجهاز الرقابي الأعلى في روسيا الاتحادية، في محاضرته بعنوان "التوقيت المناسب للرقابة – التحليل وطرح التوصيات كعاملين لفعالية الأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة" على أهمية تقديم نتائج الرقابة المالية في الوقت المناسب من أجل تسخير الفوائد الوقائية للرقابة العامة ولكي يكون لها تأثيراً ثابتاً وفعالاً على الإدارة العامة، وفي أوقات الاضطراب المالي والاقتصادي فقد كان لابد من إجراء كل من الرقابة الأولية ورقابة المتابعة في الوقت المناسب من أجل ضمان طرح التوصيات بالطريقة التي تساهم في الكشف عن الانحرافات في العمليات موضوع الرقابة وفي منع انتهاكات محتملة.

واتفق المشاركون على أن توقيت الرقابة وإنشاء أطر العمل المؤسساتي والقانوني الداعم لهذا التوقيت كان لهما أهمية جوهرية في تعزيز قيمة وفوائد الأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة، وثمة هنالك عامل آخر لجعل عمل الأجهزة الرقابية فعالاً قدر الإمكان ألا وهو اختيار مواضيع الرقابة المتعلقة بحياة المواطنين، كما يجب على هذا الاختيار أن يستند إلى تقييم موثوق للمخاطر وأن يأخذ بعين الاعتبار أفضل الممارسات من أجل تمكين الأجهزة الرقابية من التصرف بشكل استباقي ووقائي ومحارب للهدر والغش والفساد.

كما اتفق المشاركون أيضاً على حقيقة أن التعاون بين المراجعين الداخليين والخارجيين له قيمة عالية في التغلب على التحديات المتعددة التي تواجهها الأجهزة الرقابية، في حين أن الرقابتين الداخلية والخارجية كانتا حلقتين أساسيتين من سلسلة المساءلة، وفي هذا الصدد فمن الضروري أن تكون كلا الرقابتين الداخلية والخارجية متأصلتين في نظام مستقل.

وبينما كانت الأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة تواجه بانتظام قضايا متعددة الجوانب، كان لابد لها في نفس الوقت من تطبيق نهج متعدد التخصصات أيضاً ومن تزويدها بالموارد الكافية والانخراط في بناء القدرات، وفيما يتعلق بالمعايير الرقابية فقد أيد المشاركون التعاون بين الإنتوساي والاتحاد الدولي للمحاسبين بوصفه الراعي للمعايير الرقابية الدولية للقطاع العام وأيدوا كذلك التعاون مع الجهات الدولية المانحة.

الموضوع الفرعي الثالث: الفعالية والشفافية للرقابة المالية والخدمات الاستشارية من خلال مشاركة المواطنين

تم تكريس المحاضرات الواردة تحت هذا العنوان للممارسات المتعلقة بمشاركة المواطنين في النشاطات الرقابية والاستشارية.

ركز السيّد/ هنريك بيرغ راسموسن من الجهاز الرقابي الأعلى في الدنمارك في محاضرته حول "ممارسات مشاركة المواطنين في النشاطات الرقابية والاستشارية للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة" ركز على انخراط المواطنين والمجتمع المدني في عملية الرقابة المالية، ففي حين أدّت منظمات المجتمع المدني دوراً حيوياً في القطاع العام الدنماركي، احتضن الجهاز الرقابي الأعلى هناك نهجاً أكثر شفافية وانفتاحاً نحو المجتمع، وبدأ باختيار مواضيع الرقابة وفقا لمواطن القلق لدى المواطنين، كما أنشأ قسماً يُعنى حصراً بشكاوى المواطنين، وعلاوة على ذلك فقد قام الجهاز الرقابي الأعلى في الدنمارك بالتركيز على النتائج وذلك من أجل رصد تأثير العمليات الرقابية الخاصة به بشكل أكثر فعالية.

هذا، وقد أظهرت التجارب أن مخاطبة الجمهور بشكل مباشر وتبني النهج المنفتح تجاه الناس القريبين من القضايا الجوهرية وكذلك التعاون مع المجتمع المدني والعلماء أثناء العمليات الرقابية ساعدت في تطوير منظور أشمل للقضايا المطروحة، وفضلاً عن ذلك وضح السيد/ راسموسن أنه لابد للتقارير الرقابية أن تكون سهلة القراءة والفهم حتى يتمكن المواطنون من المشاركة في العمل الرقابي، كما نوّه إلى أن التحديات المستقبلية يمكن أيضاً أن تدور حول رقابة المساهمات التي تقدمها البرامج الحكومية من أجل تعزيز جودة الحياة والتلاحم الاجتماعي والاندماج والأمن والمساواة.

ومن جهة أخرى فقد ركز السيد/ راميرو مندوزا زونيغا، رئيس الجهاز الرقابي الأعلى في تشيلي، في محاضرته حول "ممارسات مشاركة المواطنين في النشاطات الرقابية والاستشارية للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة"، ركز على العوامل التي تشكل التلاحم الاجتماعي، ونوّه إلى ملاحظة أن هذا التلاحم يختلف من بلد إلى آخر بحسب الواقع السياسي والثقافي، ومن خلال عملية ترسيخ الديمقراطية في جميع أنحاء أمريكا اللاتينية فقد أدى رفع الوعي حول قيم مثل الشفافية والمساءلة إلى تشجيع المواطنين على المشاركة في الحياة العامة وانخراطهم في المؤسسات العامة، وبذلك فقد تشكلت الرقابة الحكومية من خلال السيطرة المؤسساتية التي تمارسها الأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة والرقابة الاجتماعية التي ينفذها المواطنون والمنظمات الخاصة بهم، وفي هذا السياق وضح السيد/ زونيغا أن مشاركة المواطنين لا يمكن زيادتها إلا إذا رحل الجهاز الرقابي بعيداً عن التصور التقليدي كونه مجرد مؤسسة فنية ورسخ صورته بوصفه الوكيل الذي يوفر معلومات قيمة عن الحكومة ويساعد على سد فجوة المعلومات بين المواطنين والمؤسسات الحكومية والقطاع العام، مما يعود بفائدة مباشرة على المواطنين، كما لخّص العوامل التي تساعد على زيادة الشفافية واتباع نهج منفتح تجاه المجتمع والمساءلة، وفي ختام كلمته أشار السيد/ زونيغا أيضاً إلى المراحل المختلفة لمشاركة المواطنين في عملية الرقابة والتدقيق.

وتحدثت السيدة/ إيليا يي آرمسترونغ، رئيس فرع إدارة التنمية في شعبة الإدارة العامة وإدارة التنمية التابع لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية لدى الأمم المتحدة، عن إمكانيات إشراك المواطنين من قبل الأجهزة الرقابية في تعزيز التنمية، وبدورها قامت السيدة/ مارغريت سانر، نائب رئيس لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة لدى الأمم المتحدة، بتقديم محاضرة عن الاستخدام الجدير للموارد العامة بحيث يصب في صالح المواطنين، كما قدمتا معاً بحثاً وكذلك وجهة نظر الممارسين للحوكمة الرشيدة وفقا لخبرتهما في العمل مع عدة هيئات إدارية في بلدان مختلفة.

وفي كلمتها بعنوان "إمكانية إشراك المواطنين من خلال الأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة لزيادة المساءلة العامة في مجال التنمية المستدامة"، وضحت السيدة/ آرمسترونغ دعائم التنمية الاجتماعية في سياق نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في عام 2012 (ريو+20: المستقبل الذي نصبو إليه) وخطة التنمية لما بعد عام 2015، وسلطت الضوء على العوامل التي تضع الناس في مركز الاهتمام في مجال التنمية المستدامة من خلال إيلاء اهتمام خاص للمساءلة العامة، واستطردت عن الدور الذي تلعبه الأجهزة الرقابية والمواطنون في تعزيز المساءلة سواء بشكل نظري أم من حيث الممارسة الفعلية، كما قامت السيدة/ آرمسترونغ بلفت الانتباه إلى وضع مفهوم تصوريّ للمراحل المختلفة من إشراك المواطنين: أولاً، مرحلة المعلومات وحرية المعلومات كشرط مسبق، وثانياً، مرحلة التشاور التي تتضمن إجراءات التوعية المتخذة من قبل الحكومات بحق المواطنين، وثالثاً، مرحلة اتخاذ القرار التي تنطوي على العمليات التفاعلية بين الحكومات والمواطنين، وفي الختام استعرضت السيدة/ آرمسترونغ كذلك مساهمات الإنتوساي الكامنة من أجل مواطنين أكثر انخراطاً، الأمر الذي من شأنه أيضاً – ضمن أمور أخرى - أن ينطوي على تعريف معايير الرقابة حول إشراك المواطنين وتقديم المشورة المسبقة بالإضافة إلى إجراء عمليات الرقابة على تكاليف مشاركة المواطنين والفوائد المكتسبة منها وتحديد وتحسين المشاركة الفعالة للمواطنين في عمل الأجهزة الرقابية.

ومن جهتها أكدت السيدة/ سانر أن إشراك المواطنين يشكل محورا من المحاور الرئيسية للحوكمة الرشيدة، ولخصت في محاضرتها بعنوان "الحوكمة الرشيدة: المحافظة على الموارد العامة لصالح المواطنين" الأشكال المختلفة لمشاركة المواطن، فالمواطن هو المستهلك وهو صانع القرارات المتعلقة بالخدمات العامة، الأمر الذي يساهم في تحقيق التزامات المساءلة العامة، حيث أنه ينخرط في خيارات السياسة العامة واتخاذ القرار، ويعتبر حصول المواطن على المعلومات ووصوله إلى الموارد الشرط الأساسي لمثل هذه المشاركة، كما تناولت السيدة/ سانر موضوع التحديات المتعلقة بالنهج المتخذة من قبل الأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة من أجل إشراك المواطنين في أعمال الرقابة لديها ورصد مشاركتهم في الخدمات العامة، فبإمكان الأجهزة الرقابية أن تركز اهتمامها على التدقيق في ما إذا كانت مشاركة المواطنين قد حدثت في الوقت المناسب ومن خلال قنوات مناسبة للاتصال وللتغذية الراجعة – وفقا للمجموعات المستهدفة ولفعالية أنشطة التوعية، وبما أن جودة وفعالية مشاركة المواطنين غالباً ما ارتبطت بنوعية وفعالية صياغة السياسات و/أو تقديم الخدمات، فإن مشاركة المواطنين قد تختلف من بلد إلى آخر،

وبالتالي فإن الأجهزة الرقابية تلعب دوراً جوهرياً في نشر الممارسات الجيدة ووضع المعايير الخاصة بمشاركة المواطنين ورقابة مدى الالتزام بها.

وفي المناقشة العامة التي عقبت المحاضرات أدرك المشاركون قنوات الاتصال الحديثة ووسائل الإعلام الاجتماعية كونها فرصة سانحة للأنشطة التوعوية، وبالإضافة إلى ذلك فقد جرى التأكيد أيضاً على أهمية كون الشباب والنساء يساهمون بشكل كبير في عملية المساءلة والشفافية في المؤسسات العامة، ولذلك اتفق المشاركون على ضرورة الحفاظ على التنوع في مجال الاتصالات، وفي الوقت نفسه لابد للأجهزة الرقابية أن تنجح في تحقيق التوازن بين مراعاة وجود وجهات نظر مختلفة لوسائل الإعلام وللمواطنين وبين عدم الرضوخ لأية ضغوط كانت.

وتحتاج الأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة أثناء أداء نشاطاتها الرقابية الواسعة النطاق إلى التعاون مع المجتمع المدني والخبراء والمواطنين بشكل موسّع من أجل الحفاظ على نهج متعدد الجوانب، وبما أنه ينظر إلى الأجهزة الرقابية عادة على أنها مصدر للأدلة الموضوعية والواقعية، الأمر الذي يشكل شرطاً أساسياً لمشاركة المواطنين، فإنه لابد من نشر وتوزيع تقارير الرقابة المالية على نطاق واسع، كما ينبغي أن يتم ذلك بالتمشي مع المبدأ السادس من إعلان مكسيكو من خلال احترام حرية تحديد محتوى تقارير الرقابة المالية وتوقيت إصدارها ونشرها وتوزيعها، مما يسمح للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة أيضا أن تقدم نتائج عملياتها الرقابية بأسلوب موضوعي ومباشر، كما يمكنها أن تحفظ الحق الأساسي للمواطنين في الحصول على المعلومات حسبما هو محدد في الدساتير الخاصة بأكثر من 120 دولة عضو في الأمم المتحدة.

الاستنتاجات والتوصيات

الاعتبارات

أ. **استنادا** لخطة الإنتوساي الاستراتيجية لفترة 2011 – 2016،

ب. **تطبيقا** للهدفين الاستراتيجيين الثاني (بناء القدرات) والثالث (تقاسم المعرفة) وخصوصا إنجازا للأولويات الاستراتيجية التالية:

أ. المساعدة على ضمان استقلالية الأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة،

ب. تعزيز بناء القدرات لدى الأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة،

ت. توضيح قيمة وفوائد الأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة،

ج. **تذكيرا** بالنتائج والتوصيات المثمرة جدا للندوة الحادية والعشرين للأمم المتحدة والإنتوساي في عام 2011 حول موضوع: "الممارسات الفعالة للتعاون بين الأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة والمواطنين لتعزيز المساءلة الحكومية"،

د. **اقتناعا** بأن المبادئ التي ينص عليها المعياران الأول والعاشر من المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في إعلان ليما حول التوجيهات الخاصة بالمبادئ الرقابية وفي إعلان مكسيكو بشأن استقلالية الأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة ضرورية حتى تتمكن الأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة بقدر الإمكان من إنجاز مهامها بطريقة مثلى،

ه. **تذكيرا** بالقرار رقم A 66/209 حول "تحسين كفاءة الإدارة العامة وخضوعها للمساءلة وفعاليتها وشفافيتها عن طريق تعزيز الأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة" الذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة والذي تؤكد فيه بلدان المجتمع الدولي أنها:

أ. تسلم بأن الأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة لا يمكنها أن تؤدي مهامها بموضوعية وفعالية إلا إذا كانت مستقلة عن الجهة الخاضعة للمراجعة وتمتعت بالحماية من النفوذ الخارجي؛

ب. تسلم أيضا بالدور المهم الذي تؤديه الأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة في تحسين كفاءة الإدارة العامة وخضوعها للمساءلة وفعاليتها وشفافيتها، وهو ما يفضي إلى تحقيق الأهداف والأولويات الإنمائية الوطنية والأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، وخصوصا الأهداف الإنمائية للألفية؛

ت. تشجع الدول الأعضاء بالأمم المتحدة على أن تطبق المبادئ المبينة في إعلاني ليما ومكسيكو بما يتسق مع هياكلها المؤسسية الوطنية،

و. **تأكيدا** على أهمية المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة (ISSAIs) وإرشادات الإنتوساي للحوكمة الجيدة (INTOSAI GOVs) التي تحدد مبادئ التأسيس والشروط الأساسية لأعمال الأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة والمبادئ والتوجيهات الأساسية للرقابة المالية العامة والمحاسبة والتي تعزز الحوكمة الجيدة في الإدارة العامة، وعلى الالتزام بتلك المعايير لجعل عمل الأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة أجدر بالثقة،

ز. **تأكيدا** على الشراكة بين الإنتوساي ومجتمع المانحين الدوليين التي تهدف إلى بناء وتعزيز قدرات الأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة خصوصا في البلدان النامية، حيث تساعد على تعزيز الشفافية والمساءلة والحوكمة الجيدة،

ح. **اقتناعا** بأن توضيح قيمة وفوائد الأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة شرط أساسي لجعلها فعالة ومقبولة،

ط. **إكتراثا** بعمل مجموعة عمل الإنتوساي المعنية بقيمة وفوائد الأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة وبجهودها من أجل إظهار قيمة ومنافع الأجهزة الرقابية،

ي. **إدراكا** أن الضغط على الموارد العامة يزداد أكثر فأكثر وأن المواطنين يتساءلون عن كيفية جعل ممارسات الإدارة العامة للدولة أكثر اقتصادية وفعالية وعن المساهمات التي بإمكان الأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة أن تقدمها في هذا المجال،

ك. **وعيا** بأنه من واجب الأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة– وذلك استنادا لعملها الرقابي – أن تقوم بإعداد توصيات لإدارة عامة أكثر اقتصادية وفعالية وأن تساهم بذلك في عملية الإصلاح الحكومي،

ل. **تأكيدا** على أن نهجا أكثر حداثة وفعالية للأجهزة الرقابية من أجل إدارة عامة أفضل لا يقتصر على الرقابة المالية فقط وأن التحديد اللاحق وحده لعيوب وقصور لا يكفي لتحقيق أفضل قيمة مقابل المال ولاستيعاب الرقابة المالية كأداة رقابة أو تحكم فعالة،

م. **اقتناعا** بأن الأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة لن تتمكن من تكريس قدرتها الكاملة للمساهمة في إدارة عامة أفضل إلا إذا شاركت أيضا بنشاطات استشارية استنادا لعملها الرقابي وإن قدمت توصيات ملموسة وقابلة للتطبيق العملي للجهات الخاضعة للرقابة ولصناع القرار السياسي،

ن. **اقتناعا** بأن المواطنين والمجتمع المدني يتساوون في الأهمية مع الهيئات الحكومية المعنية كفئات مستهدفة تُقدم لها التقارير الرقابية والتوصيات، حيث أنهم يساهمون في الرقابة الفعالة من خلال مشاركتهم في المناقشة العامة،

س. **اقتناعا** بأن الخدمات الاستشارية من خلال السعي الفعال نحو تطبيق وتنفيذ التوصيات المُقدمة لا تقتصر على تقديم تلك التوصيات مرة واحدة فقط للجهة الخاضعة للرقابة أو تقديم التقرير الرقابي مرة

واحدة للسلطات التشريعية أو التنفيذية المعنية بل يتطلب الأمر - لإحراز نتيجة قصوى - متابعة دقيقة ومستهدفة تستند إلى النتائج الرقابية والتوصيات،

ع. **إقرارا** بأهمية المناقشة الواسعة النطاق لنتائج وتوصيات العمليات الرقابية التي قامت بها الأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة وكذلك للنشاطات الاستشارية المتعلقة بتلك العمليات الرقابية،

ف. **تشديدا** على أن الخدمات الاستشارية التي تقدمها الأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة تنتج عنها قيمة إضافية حيث أنها تدعم فائدة العمليات الرقابية المفردة وتعزز من تأثير الرقابة الحكومية الخارجية بشكل مستدام،

ص. **تأكيدا** على الفرص التي بإمكان الأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة أن تستخلصها من نهج الاستشارة مثل زيادة فعالية الأجهزة الرقابية، والاستخدام الأكثر كفاءة للأموال العامة، وزيادة جودة أداء الدولة من حيث الجدوى الاقتصادية، وحسن توجيه الموارد، وترشيد الإنفاق، وتحسين جودة التنمية الاجتماعية والاقتصادية، والإسهام في إنجاز أهداف الأمم المتحدة الإنمائية للألفية، وتحديد خطة التنمية لما بعد عام 2015، وأخيرا الإبراز الأفضل لقيمة وفوائد عمل الأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة والمنفعة الناتجة عنها للجهات الخاضعة للرقابة ولصناع القرار في البرلمانات والحكومات والإدارات العامة وكذلك للمواطنين،

ق. **إدراكا** أن تعزيز النهج الاستشاري من شأنه أيضا أن يحد من المخاطر والتي يجب توضيحها وتحديدها من أجل إدارتها، وهذه المخاطر تشمل احتمال إضعاف الاستقلالية أو الإنصاف أو انطباع التدخل في صنع السياسة،

ر. **عن اقتناع قوي** بأن النهج الاستشاري من شأنه أن يعزز قيمة ومنافع العمليات الرقابية وأن يجعل فعاليتها أكثر وضوحا، حيث أن توسيع إطار النقاش العام يساهم في الرفع من الاستعداد لتطبيق التوصيات الرقابية، مما يعزز من ثقة المواطنين في الأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة،

ش. **إدراكا** من هذا المنطلق أنه يجب توفير عدد من العوامل والشروط حتى تتمكن العمليات الرقابية الفعالة والخدمات الاستشارية أن تنشر فعاليتها الكاملة سعيا لإدارة حكومية أفضل،

ت. يعتمد المشاركون في الندوة

الاستنتاجات والتوصيات التالية

المشاركون في الندوة

العموميات

1. **يعتبرون** المبادئ التي ينص عليها إعلانا ليما ومكسيكو كشروط أساسية لقيام الأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة بمهامها بطريقة فعالة،

2. **يشجعون** الأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة – وذلك دعما لتطبيق قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم A66/209 المؤرخ في 22 ديسمبر / كانون الأول عام 2011 – على مخاطبة صناع القرار في أنظمتهم الوطنية والإلحاح على تطبيق هذه المبادئ،

3. **يرحبون** بتشجيع الجمعية العامة للأمم المتحدة للدول الأعضاء بالأمم المتحدة على تطبيق المبادئ المبينة في إعلاني ليما ومكسيكو بما يتسق مع هياكلها المؤسسية الوطنية،

4. **يعتبرونه** من **الضروري** ألا يتم تطبيق مبادئ إعلاني ليما ومكسيكو لضمان وتعزيز استقلالية الأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة فقط بل أن يتم أيضا التوضيح الأكثر لقيمة وفوائد الأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة،

5. **يرحبون** بجهود "مجموعة عمل الإنتوساي المعنية بقيمة وفوائد الأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة" فيما يتعلق بإعداد إطار لقياس أداء الأجهزة الرقابية الذي يسمح بتقييم ذاتي طوعي وبتقديم متزن لإنجازات ولقيمة وفوائد الأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة،

6. **يؤكدون** بالتمشي مع إعلان ليما على أنه يجب على الأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة أن تقوم بعملياتها الرقابية بطريقة تسمح باتخاذ الاجراءات التصحيحية في كل حالة من الحالات، أو جعل الأطراف المسؤولة تقبل مسؤوليتها، أو الحصول على تعويضات، أو اتخاذ الاجراءات الكفيلة بمنع اقتراف أعمال من هذا القبيل أو على الأقل بجعل مثل هذا الاقتراف أكثر صعوبة مستقبلا،

7. **مقتنعون** بأنه من اللازم أن تقوم الأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة بالنشاطات الاستشارية استنادا لعملها الرقابي لتعزيز فعالية عملها الرقابي وللإبراز الأكثر لقيمة وفوائد عمل الأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة وأن تشجع التنمية الاجتماعية والاقتصادية وأن تساهم بذلك في إنجاز أهداف الأمم المتحدة الإنمائية للألفية وفي تحديد خطة التنمية لما بعد عام 2015،

8. **يعتبرونه** من الضروري أن تتم إفادة الهيئات التشريعية والتنفيذية وكذلك المواطنين علما بالنشاطات الرقابية من خلال نشر وتوزيع تقارير موضوعية، وتقديم المشورة على أساسها من أجل المساهمة في تحقيق الاستقرار والتنمية المتواصلة وإدارة عامة أفضل للدولة بالتمشي مع مطالب الأمم المتحدة.

فيما يتعلق بالرقابة المالية

9. **يؤكدون** على أن جميع الممارسات المالية للحكومة يجب أن تخضع للرقابة المالية من قبل الأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة وذلك بغض النظر عن كونها منعكسة في الميزانية الوطنية للدولة أم لا، أو عن كيفية انعكاسها فيها، كما يجب أن يتم تقديمها للبرلمان ومناقشتها فيه،

10. **يعتبرونه** من الضروري ألا تنخرط الأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة من خلال عملياتها الرقابية في الممارسات الحكومية اليومية وذلك محافظة على استقلاليتها تجاه السلطات التشريعية والحكومة والإدارة العامة، من حيث الفصل الواضح بين مسؤوليات الإدارة ومسؤوليات المدققين،

11. **يشددون** على الأهمية المتزايدة لرقابة اقتصادية ولفعالية وكفاءة أداء الإدارة العامة، والتي لا تشمل فقط الممارسات الفردية بل تشمل كل ممارسات الحكومة بما فيها الممارسات التنظيمية والأنظمة الإدارية،

12. **يؤكدون** على أنه يجب على الأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة أن تتطرق في عملياتها الرقابية أيضا إلى المسائل المتعلقة بتأثير الإدارة العامة وبالنتائج المكتسبة منها،

13. **يعتبرونه** من اللازم أن تقوم الأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة بعمليات الرقابة اللاحقة وفقا لمعناها المنصوص عليه في إعلان ليما من أجل جعل الأطراف المسؤولة تقبل مسؤوليتها وللحصول على تعويضات ولمنع المخالفات في المستقبل،

14. **يعتبرون** أيضا أن ضبط توقيت العمليات الرقابية بما يتلاءم مع الموضوع الخاضع للرقابة يساهم في إحداث تغييرات ملموسة وإيجابية،

15. **يكررون** أنه يجب على الأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة أن تجري عملياتها الرقابية وفقا لبرنامج رقابي تقوم هي بتحديده، ومن أجل تعزيز فعالية الرقابة المالية فيجب أن يشمل اختيار مواضيع عمليات رقابة الأداء خصوصا المجالات ذات الحيوية لتوفير الخدمات الحكومية في المستقبل، وخاصة استدامة استقرار الميزانية ونظم التأمينات الاجتماعية (بما فيها التأمين الصحي والمعاشات) والتعليم والاستدامة البيئية،

16. **يؤكدون** على أن الأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة – حفاظا على موضوعيتها وضمانا لمصداقيتها -لا تقوم برقابة السياسات المعتمدة من الهيئات التشريعية – إلا في الحالات التي يحددها القانون – بل تقتصر مهامها على تقييم كيفية تطبيق تلك السياسات والنتائج الناتجة عنها وعلى تحرير توصياتها على أساس ذلك،

17. **يشددون** على الحاجة الماسة للتدريب المهني النظري والعملي للمدققين الماليين على الصعيد الداخلي والجامعي والدولي، ولتعزيز هذه الدورات التدريبية بكل الأساليب المتاحة بما فيها التمويل والتنظيم،

18. **يعتبرون** الرقابة الداخلية آلية ضمان مهمة، فيجب تعزيزها وتنسيقها من خلال التشريع.

فيما يتعلق بالنشاطات الاستشارية

19. **مقتنعون** بأن النشاطات الاستشارية المبنية على أسس الرقابة المالية تعد من العناصر الرئيسية لعمل الأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة وتشكل دعما هاما لتعزيز قيمتها وفوائدها، كما هو منصوص عليه في المعيار رقم 1260 (التواصل مع الأطراف المكلّفة بالحوكمة) من المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة،

20. **يؤكدون** بشدة على أن النشاطات الاستشارية التي تقوم بها الأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة يجب أن تستند فقط على التقارير الرقابية المنشورة، وذلك لتجنب المخاطر مثل احتمال فقدان الاستقلالية أو الإنصاف أو انطباع التدخل في صنع السياسة،

21. **يشددون** على أن حق وواجب تقديم التقارير حول نتائج العمليات الرقابية وحرية اتخاذ القرار فيما يتعلق بمحتوى وتوقيت التقارير الرقابية ونشرها وتوزيعها تشكل عنصرا جوهريا لتقديم استشارة فعالة وخصوصا إن أُخذت المناقشة العامة المتعلقة بنتائج العملية الرقابية والتوصيات المترتبة عليها في عين الاعتبار،

22. **يؤكدون** على أن وجود الآليات الفعالة لرصد مدى تطبيق التوصيات يعتبر أساسا جوهريا لتقديم المشورة للهيئات التشريعية أو التنفيذية و/أو للسلطات التي تشرف على الجهات الخاضعة للرقابة المالية وكذلك للمواطنين،

23. **يقترحون** أنه يمكن تعزيز فعالية الرقابة المالية تعزيزا بالغا إن قامت الأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة بعد نشر التقارير الرقابية بشرح نتائج عملياتها الرقابية وتوصياتها، وذلك بشرحها أمام الهيئات السياسية المعنية وأمام الأطراف المختلفة ذات المصالح بأسلوب مهني ومقنع ومستدام،

24. **يعتبرونه** من الضروري للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة أن تكرس اهتمامها الخاص للتدريب والتكوين المهني للمدققين الماليين وأن يتم تعزيز هذا المجال للإيفاء بالالتزامات المطلوبة،

25. **يؤكدون** على أهمية قيام الأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة بالتواصل مع المواطنين ووسائل الإعلام، وأن تقوم من خلال ذلك بالرفع من وعيهم حول نتائج العمليات الرقابية وتوصيات الأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة،

26. **مقتنعون** بأنه من واجب الأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة أن تقدم التوصيات الواضحة التي تشكل قيمة إضافية وعملية لتعزيز اقتصادية وكفاءة وفعالية الإدارة العامة باعتبارها الطريقة الوحيدة لجعل النهج الاستشاري واضحا وفعالا في العمليات الرقابية مباشرة،

27. **يشددون** على أنه يتعين على النتائج الرقابية والتوصيات أن

27-1- تتسم بالوضوح والإيجاز، وأن تتضمن صيغتها حلولا، وأن تكون قابلة للتطبيق،

27-2- تستهدف في صيغتها صناع القرار المعنيين وأن يتم نقلها لهم كذلك من خلال مطبوعات موضوعية كجزء من النهج الاستشاري،

27-3- يتم شرحها من قبل الأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة كما ينبغي في أي مناقشة عامة،

27-4- تكون لها تأثير مستدام يتعدى نطاق العمليات الرقابية المفردة،

وذلك لتحقيق أكبر قدر من التأثير لدى الجهات الخاضعة للرقابة المالية ولدى الهيئات التشريعية والرأي العام والمواطنين،

28. يعتبرون التواصل الذي يستهدف فئات معينة من خلال استخدام آليات الاتصال المناسبة ضروريا لتطبيق النهج الاستشاري الفعال، مما يجعل من التواصل عنصرا لتعزيز وإبراز قيمة وفوائد الأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة،

29. يعتبرونه من المستحسن أن يتم التواصل مع تلك الفئات المستهدفة بآليات مناسبة مثل المناصرة لدى الهيئات السياسية المعنية والمنشورات والعروض والمقابلات والعلاقات العامة،

30. يعتبرون العناصر التالية جوهرية لتطبيق النهج الاستشاري الفعال:

30-1- القيام بمهمة تقديم المشورة من خلال إبداء التوصيات أثناء العملية الرقابية مباشرة للجهات الخاضعة للرقابة،

30-2- نقل محتويات التقارير الرقابية والتوصيات المتعلقة بها إلى كل من الجهات الخاضعة للرقابة والبرلمان والحكومة ومن ثم قيام الأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة بنشرها،

30-3- تحليل التوصيات التي تشملها التقارير الرقابية المفردة نظرا لارتباطها بمواضيع تتعدى موضوع الرقابة المعني، وجمع تلك التوصيات النظامية المفيدة ونشرها من قبل الأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة،

30-4- إعداد منشورات موضوعية تستهدف فئات معينة استنادا للتقارير الرقابية،

30-5- توزيع تلك المنشورات ومناصرة الأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة لمحتوياتها في المناقشات العامة.

31. يدعمون تشجيع قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة للدول الأعضاء ومؤسسات الأمم المتحدة المعنية على مواصلة وتكثيف تعاونها - في مجالات من بينها بناء القدرات - مع الإنتوساي من أجل تشجيع الإدارة الرشيدة بضمان الكفاءة والخضوع للمساءلة والفعالية والشفافية من خلال تعزيز الأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة،

32. يقترحون أن تقوم مجموعة عمل الإنتوساي المعنية بالتحديث المالي والإصلاح التنظيمي للأسواق والمؤسسات المالية برصد إجراءات الحد من مخاطر الاسراف والتفريط في المال العام لتقديم المشورة التقنية للمجتمع الدولي.

الملحق 1: التقييم

قبل نهاية الندوة قام 76مشاركاً بتسليم استبيان تقييم كان قد طُلب من المشاركين تعبئته، وتألف الاستبيان من 7 أسئلة كان يجب تقييمها بدرجة 1 إلى 5 (الدرجة 1 لأعلى أو أفضل تقييم والدرجة 5 لأقل أو أسوأ تقييم)، وفيما يلي رسمان بيانيان يقدمان لمحة عامة عن التغذية الراجعة الرسمية حول الندوة.

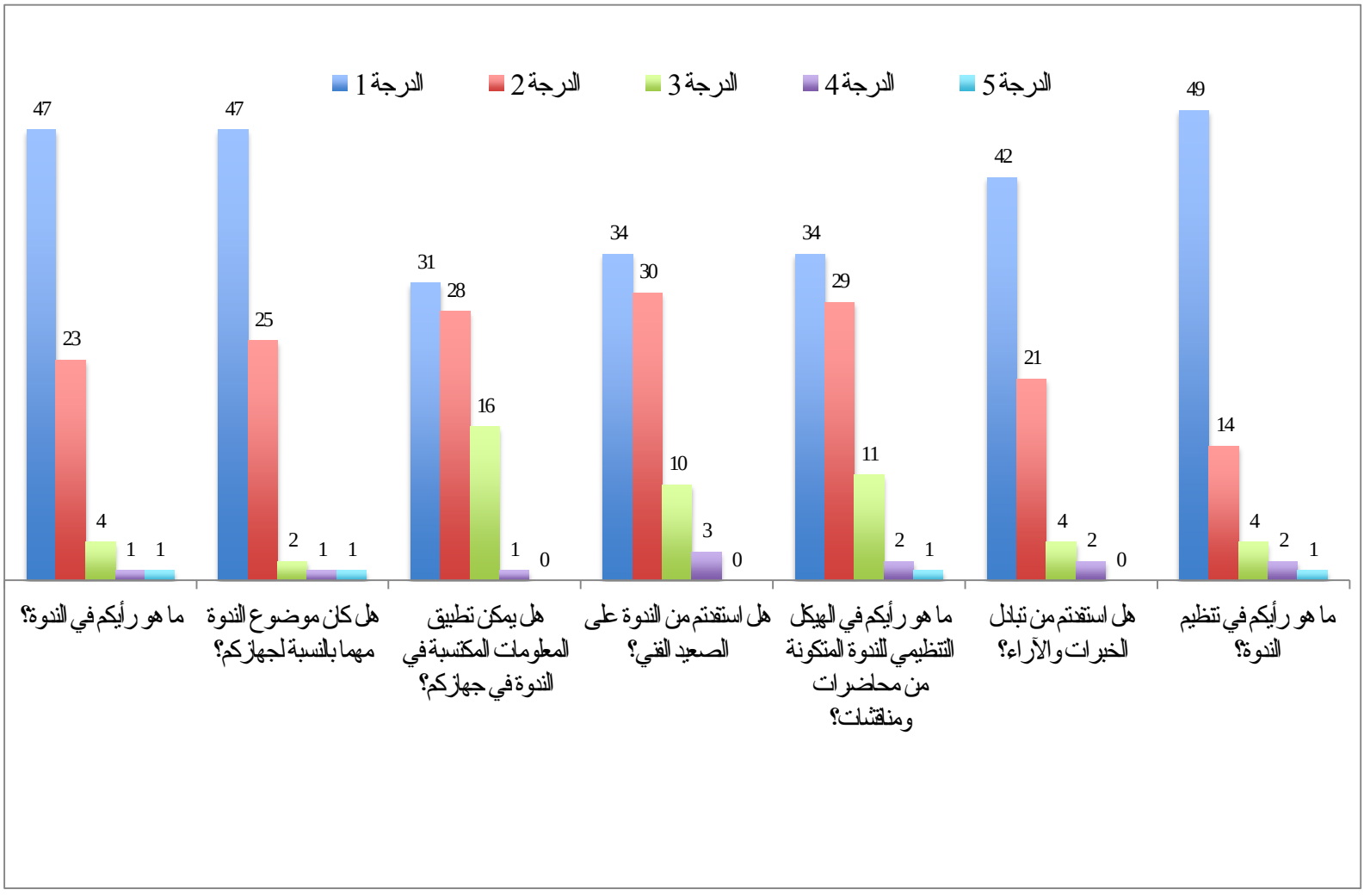

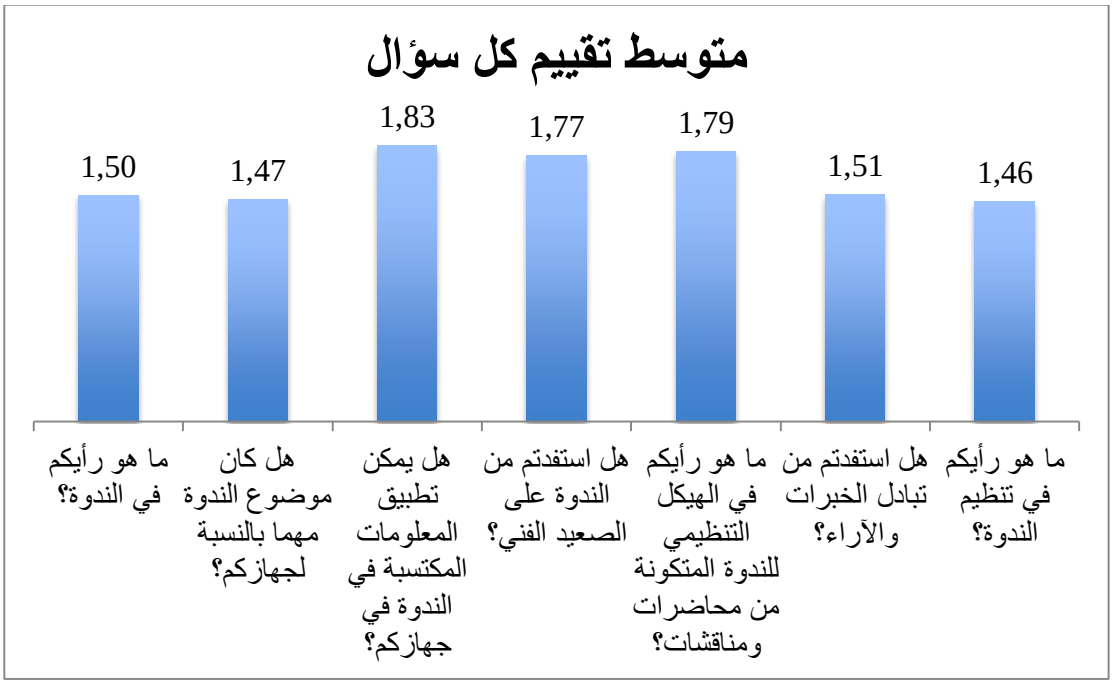

وبالإضافة إلى ذلك، كانت هناك مساحة مخصصة لتقديم الاقتراحات والتعليقات، وفيما يلي أبرز ما ورد من مداخلات:

- فتح المجال لمناقشات فرعية في إطار مجموعات عمل فرعية وبالاستعانة بمسهلين مؤهلين وإتاحة مجال أوفر لطرح الأسئلة والمناقشات.
- جعل إعداد التقارير والمساهمات أكثر إيجازاً وعمليةً وصلةً بالممارسة المرتبطة بمجال العمل.
- فرض إدارة زمنية أشدّ صرامة.
- إتاحة الفرصة لمشاركة أوسع في بناء الاستنتاجات والتوصيات، وجعلها أكثر اقتضاباً.
- السماح للمراقبين (مثل السفراء وغيرهم) بالمشاركة في الندوة.

الملحق 2: المحاضرات

المحاضرات متوفرة فقط كنسخ إلكترونية [1]

1. جوزيف موزر، رئيس ديوان المحاسبة النمساوي والأمين العام للإنتوساي، النمسا

2. وو هونغبو، وكيل الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية

3. الرقابة والنصح في سياق رقابة الأداء
   - كارلوس البرتو سامبايو دي فريتاس، الجهاز الرقابي في البرازيل
   - سيليستين مغبوا أنكامتسين، الجهاز الرقابي في الكاميرون

4. قيمة وفوائد الرقابة المالية والخدمات الاستشارية من وجهة نظر المنظمات المانحة
   - باربارا دوتسلر من الوكالة الألمانية للتعاون الدولي

5. قيمة وفوائد الرقابة المالية وتقديم الاستشارة من وجهة نظر عملاء الرقابة وبالتحديد السلطة التشريعية والجهات الخاضعة للرقابة
   - آ. إف. ماهلاليلا، رئيس منظمة الجماعة الإنمائية للجان الحسابات العامة للجنوب الإفريقي

6. التحديات التي تواجهها الأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة فيما يتعلق بالسبل المستدامة والفعالة لنقل نتائج عملياتها الرقابية وتوصياتها
   - جاسيك جيزيرسكي، الجهاز الرقابي البولندي
   - تيموثي بولينغ، الجهاز الرقابي بالولايات المتحدة الأمريكية

7. التعاون والتواصل وقياس الأداء كأساس لقيمة وفوائد الأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة
   - إينار كوريسين، مبادرة الإنتوساي للتنمية
   - باميلا مونرو إليس، الجهاز الرقابي في جامايكا

8. تسعة حدود بين الرقابة المالية والأنشطة الاستشارية لدى الأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة والرقابة الداخلية/المتزامنة
   - حارب سعيد العميمي، ديوان المحاسبة بدولة الإمارات العربية المتحدة
   - بيونغ تشول كيم، الجهاز الرقابي في كوريا

9. التوقيت المناسب للرقابة والإرشاد كعامل لفعالية الأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة
   - فويماونو كاميلو آفيليه، الجهاز الرقابي في ساموا
   - سيرجي ف. ستيباشين، الجهاز الرقابي في روسيا الاتحادية

---

[1] متوفرة إلكترونيا بصيغة بي دي إف (pdf) على الرابط التالي:

http://www.intosai.org/ar/events/unintosai-seminars/chronology-topics-reports.html

10. ممارسات مشاركة المواطنين في النشاطات الرقابية والاستشارية للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة

- هنريك بيرغ راسموسن، الجهاز الرقابي في الدنمارك
- راميرو مندوزا زونيغا، الجهاز الرقابي في تشيلي

11. الحوكمة الرشيدة: المحافظة على الموارد العامة لصالح المواطنين

- إيليا يي آرمسترونغ، رئيس فرع إدارة التنمية في شعبة الإدارة العامة وإدارة التنمية التابع لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية لدى الأمم المتحدة
- مارغريت سانر، نائب رئيس لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة لدى الأمم المتحدة

12. الكلمات الختامية

- إيليا يي آرمسترونغ، رئيس فرع إدارة التنمية في شعبة الإدارة العامة وإدارة التنمية التابع لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية لدى الأمم المتحدة

الملحق 3: قائمة المشاركين

الرئيس الفني:

الهند	السيد/ آ. ك. افاستهي

رؤساء المواضيع:

الصين	السيد/ سن باوهو
جنوب افريقيا	السيد/ تيرينس نومبيمبه
إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية لدى الأمم المتحدة	السيد/ إغبرت كالتنباخ

المحاضرون:

إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية لدى الأمم المتحدة	السيد/ وو هونغبو السيدة/ إيليا يي آرمسترونغ
الإمارات العربية المتحدة	معالي الدكتور/ حارب سعيد العميمي
الإنتوساي	السيد/ د./ جوزيف موزر
البرازيل	السيد/ كارلوس البرتو سامبايو دي فريتاس
بولندا	السيد/ جاسيك جيزيرسكي،
تشيلي	السيد/ راميرو مندوزا زونيغا
جامايكا	السيدة/ باميلا مونرو إليس
جمهورية كوريا	السيد/ بيونغ تشول كيم
الدنمارك	السيد/ هنريك بيرغ راسموسن
روسيا الاتحادية	السيد/ سيرجي ف. ستيباشين
ساموا	السيد/ فويماونو كاميلو آفيليه
الكاميرون	السيد/ سيليستين مغبوا أنكامتسين
لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة لدى الأمم المتحدة	السيدة/ مارغريت سانر
مبادرة الإنتوساي للتنمية	السيد/ إينار كوريسين
منظمة الجماعة الإنمائية للجان الحسابات العامة للجنوب الإفريقي	السيد/ آ. إف. ماهلاليلا

النمسا	السيدة/ باربارا برامر السيد/ ميخائيل شبيندیلايغير
الوكالة الألمانية للتعاون الدولي	السيدة/ باربارا دوتسلر
الولايات المتحدة الأمريكية	السيد/ تيموثي بولينغ

المشاركون

أذربيجان	السيد/ فائق ناجافوف السيدة/ أمينة عباسوفا
الأردن	السيد/ وليد الرحاحلة السيد/ أحمد الرواشدة
ألبانيا	السيد/ بوجار ليسكاي السيد/ راينالد موتسا السيدة/ إرينا إسلامي السيدة/ كيدا موتسا
الإمارات العربية المتحدة	السيدة/ سمية عبد الله المرزوقي السيدة/ حنان الزعابي السيد/ خالد حميد
الأمم المتحدة: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية البرنامج الإنمائي المكتب المعني بالمخدرات والجريمة المكتب المعني بالمخدرات والجريمة	السيد/ هايتيان لو السيدة/ آني ديميرجان السيد/ ديميتري فلاسيس السيدة/ كانديس فيلش
إندونيسيا	السيد/ هادي بويرنومو السيد/ هيندار ريستريافان السيد/ توفيق سوبريادي السيد/ باهتيار عارف السيد/ سعيد سلمان
أوروغواي	السيد/ د./ آلفارو إزكورَّا
أوكرانيا	السيد/ تاراس بروتولا السيد/ رومان ماغوتا
باراغواي	السيد/ أوسكار روبين فيلاسكيز غاديا
باناما	السيدة/ إيرا دي رودريغيز
البحرين	معالي السيد/ حسن بن خليفة الجلاهمة السيد/ حسن الزبير

البرازيل	السيد/ الوزير/ بن يمين زيملر
بروناي دار السلام	السيد/ قغيرن حاج عبد الرحمن بن قغيرن حاج مات صالح السيد/ فخر الأنوار بن جازدي السيد/ متالي بن حاج محمد يوسف
بلجيكا	السيد/ فيليب رولاند السيد/ فيم فرانسوا
بوتان	السيد/ داشو أوغين شيفانغ السيد/ دورجي فانغيهوك
بولندا	السيدة/ آلكسندرا كوكولا
بوليفيا	السيد/ غابرييل هيرباس كاماتشو السيد/ هنري لوكاس أرا بيريس
تركيا	السيد/ د./ ريجاي آكيييل السيد/ د./ حاج عمر كوزي
جمهورية التشيك	السيدة/ ميخايلا روزيكا السيد/ بيري كاليفودا
جامايكا	السيدة/ آيسلين كوبر
الجبل الأسود	السيد/ ميلان دابوفيتش السيد/ برانيسلاف رادولوفيتش
جورجيا	السيد/ لاشا توردیا السيد/ فاختانغ كيجيرادزي السيد/ آندرو علافيدزي السيدة/ تيناتين غينيباشفيلي
جمهورية الدومينيكان	السيد/ بابلو ديل روزاريو
ديوان مراجعي حسابات الاتحاد الأوروبي	السيدة/ رازا بودبيرغيتي السيد/ توماس ماكيفيتسيوس
روسيا الاتحادية	السيد/ نيكولاي باروزين السيد/ آندري بازين السيد/ آلكسندر شيشكين
روسيا البيضاء	السيدة/ رايسه سافريتسكايا
رومانيا	السيدة/ إيونا بوبوك السيدة/ آندريا ميهالاتشي

زامبيا	السيدة/ أنا أو. شيفونغولا السيد/ رون موامبوا السيدة/ إيلين تشيكالي
سانت فنسنت والجرينادين	السيدة/ داهاليا سيلي
ساو تومي وبرينسيب	السيد/ خوزي أنطونيو مونتي كريستو
سريلانكا	السيد/ هـ. أ. س. سامارافيرا السيد/ شولانتا فيكراماراتني
السعودية	معالي الدكتور/ أسامة بن جعفر فقيه السيد/ رشاد قاسم
سلطنة عمان	معالي الشيخ/ ناصر بن هلال بن ناصر المعولي السيد/ ناصر الحسني السيد/ هلال الجابري
سلوفاكيا	السيدة/ لوبيتسا هايدوكوفا
السنغال	السيد/ مامادو توري
السودان	معالي الأستاذ/ الطاهر عبد القيوم إبراهيم مالك السيد/ عبد الله حاج محمد حامد
السويد	السيد/ بيتر روستيدت
الصين	السيد/ زو كسون السيدة/ يوي دينغ السيد/ جيفانغ زاو السيدة/ تشايون غوو السيد/ كسيوتشون يون السيد/ بينغلين دونغ
العراق	معالي الدكتور/ عبد الباسط تركي سعيد السيد/ مضر البياتي السيد/ حسام الدين عبد الستار
فرنسا	السيد/ جيمس شيبارد
فيتنام	السيد/ فو ثو هوانغ السيد/ فييت هونغ نغويين السيد/ تيين دونغ دينه السيد/ هونغ لونغ نغويين السيد/ كوانغ توان فام
قبرص	السيدة/ كريستالا جورغادجي

كازاخستان	السيد/ ألكسندر غوريانوف
الكاميرون	السيدة/ فورتون باولين كاني
جمهورية كوريا الجنوبية	السيد/ كيونغ هو كيم السيد/ أوهبوك كوون
الكويت	السيد/ أحمد البدر السيد/ سليمان البصيري
كيريباتي	السيدة/ ماتاريتا رايمان
كينيا	السيد/ إدوارد ر. أو. أوكو السيدة/ نانسي غاثونغو
لبنان	معالي القاضي/ عوني رمضان السيد القاضي/ رمزي نهرا
ليتوانيا	السيد/ ميندا وغاس ميلسيوناس السيدة/ غيدري شفيدبيني
جزر المالديف	السيد/ إبراهيم نياز السيد/ محمد حسين
مالطا	السيد/ أنتوني سي. ميفسود السيد/ كارميل ديغوارا
المجر / هنغاريا	السيد/ لازلو دوموكوس السيدة/ إرسيبت نيميث
مولدوفا	السيد/ سيرافيم أوريتشيان السيدة/ فكتوريا كالدرايي السيد/ زانغاد آيور السيد/ بيليغت بات أولزيي
النرويج	السيد/ أيفيند بيرغ لارسن
نيبال	السيدة/ بيمالا زوبيدي
الهند	السيد/ كولفانت سينغ
هولندا	السيدة/ ساسكيا ج. ستويفيلينغ السيدة/ هيلدا فان دايك
الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة/ موريل فوستر
اليمن	السيد/ عبيد سعد شريم

اليونان	السيد/ كونستانتينوس كوستوبولوس
الأمانة العامة للإنتوساي	السيدة/ هيلغا بيرغير السيد/ روبرت ساتلر السيدة/ مونيكا غونساليس – كوس
أمانة الإنتوساي للمؤتمرات	السيد/ بيرنهارد زايتس السيدة/ ريناته فوتسيدالك السيد/ هربيرت باومغارتنر السيدة/ غابرييلا إيغر السيدة/ مانويلا إيرنست السيدة/ ساندرا فوكس السيدة/ إلفريدة هامِّلموليير السيدة/ إليزابيث كرايت السيدة/ أندريا لوفينبيرغر السيدة/ إليزابيث موليير